

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ١٧ - ١٩٩٩/٥/٢٠

التقارير السنوية

البند ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي للمدير التنفيذية لعام ١٩٩٨
(المرفق الأول)

القضايا الناجمة عن تنفيذ برنامج الأمين العام
لإصلاح الأمم المتحدة



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/99/3-A/2
16 April 1999
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مقدمة

- ١- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في شهر يوليو/تموز ١٩٩٨، القرار رقم ٢٧/١٩٩٨ وعنوانه: التقارير المقدمة من صناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ودعا المجلس في هذا القرار " المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى التأكد من أن رؤساء هذه الصناديق والبرامج يضمنون تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي {...} تحليلاً شاملاً للمشكلات المصادفة وللدروس المستفادة، مع التشديد على القضايا الناجمة عن تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي {...} من أجل تمكين المجلس من القيام بدوره التنسيقى " (الفقرة الأولى).
- ٢- استعرض المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩، الوثيقة المتعلقة بمتابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن الأعمال التي يتعين على المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة القيام بها (WFP/EB.1/99/INF/6)، ومن ثم قرر إضافة مرفق إلى تقرير المديرة التنفيذية السنوي، يستعرض القضايا الرئيسية، بما في ذلك إصلاح الأمم المتحدة (القرار ١٩٩٩/م.ت-١٧/١).
- ٣- أعد المرفق بتقرير المديرة التنفيذية السنوي تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولقرار المجلس التنفيذي. وتبرز مبادرات البرنامج الرئيسية ومساهماته في تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي، مع الإشارة إلى المشكلات المصادفة وإلى الدروس المستفادة خلال عملية التنفيذ.
- ٤- في حين أن برنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة يتسم بالشمول، اقتصر المرفق على العناصر ذات الصلة الوثيقة بمساعدات البرنامج الإنسانية والإنمائية، دون غيرها.
- ٥- تم تحديد العديد من المبادرات الأخرى الواردة ضمن مقترحات الأمين العام الإصلاحي، والمقدمة في الأصل في إطار إصلاح أمانة الأمم المتحدة. والعديد منها يتسق مع تلك الواردة في مبادرة الإصلاح التنظيمي في البرنامج ويتكامل معها. ومن بينها: تحقيق اللامركزية، وتفويض السلطات إلى الميدان، والاستخدام الإستراتيجي الأفضل للموارد البشرية والمالية، وتعظيم التشديد على المساءلة، وضمان تحقيق التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي بين الموظفين على نحو أفضل، والاستثمار في الإمكانيات المتاحة للتدريب. ونظراً لأن البرنامج يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتطورات الطارئة في هذه الميادين من خلال تقارير أخرى، فقد خلت الوثيقة المرفقة من أية إشارة إليها.
- ٦- الجدير بالملاحظة أن إصلاح الأمم المتحدة مازال قيد التنفيذ، وأن بعض المشكلات المصادفة والدروس المستفادة التي أبرزتها الوثيقة المرفقة، سبق للجان التنفيذية وللهيئات الأخرى المشتركة بين الوكالات تناولها من خلال إشرافها على الإصلاح وتنفيذه.



مبادرات الأمين العام الإصلاحية فيما يتصل بالتنسيق على مستوى المقرات

- إنشاء مجموعة عليا للإدارة. تعود فكرة إنشاء مجموعة عليا للإدارة إلى مبادرة من الأمين العام لضمان إدارة الأمانة بطريقة تتسم بقدر أكبر من التكامل والترابط. وتجتمع هذه المجموعة، التي تضم رؤساء صناديق وبرنامج الأمم المتحدة، ومساعد الأمين العام، ونائب الأمين العام، مرة في الأسبوع وبفضل نظام التحادث المشترك عن بعد، سيتمكن كبار المسؤولين من المشاركة دون مغادرة مكاتبهم في جنيف، وفيينا، وروما، ونيروبي، في الاجتماعات. وستعمل هذه المجموعة: (١) كهيئة استشارية عليا للأمين العام، وجهاز مركزي لتخطيط السياسات لضمان الترابط الاستراتيجي في توجيه أعمال الأمانة؛ (٢) لإسداء النصح للأمين العام في كل ما يتصل بإعداد السياسات التي تؤثر على منظومة الأمم المتحدة ككل وتنفيذ هذه السياسات، كما أنها ستستخدم عند وقوع الأزمات.
- إنشاء منصب نائب الأمين العام. سيتولى نائب الأمين العام مهمة الإشراف، نيابة عن الأمين العام، على الجهود المتواصلة لإصلاح الأمم المتحدة. ومن بين المهام الخاصة التي سيكلف بها نائب الأمين العام، بين جملة أمور أخرى، ما يتصل بالهيئات الإقليمية، والعراق، وقضايا العولمة، والإشراف على إعداد المبادئ التوجيهية لنهج الإطار الإستراتيجي.
- إنشاء لجان تنفيذية. أعاد الأمين العام تنظيم برنامج عمل أمانة الأمم المتحدة ليتركز حول أربع مهام رئيسية للأمم المتحدة وهي: الأمن والسلام، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية التعاون، والشؤون الإنسانية. أما حقوق الإنسان، وهي الميدان الرئيسي الخامس، فيتداخل
- ساهمت المديرية التنفيذية للبرنامج باعتبارها من أعضاء المجموعة العليا للإدارة في صياغة سياسات الأمم المتحدة وبرنامجها الاستراتيجي، وضمان تحقيق الترابط بينها.
- ساهمت المديرية التنفيذية للبرنامج في الأنشطة التي استهلها مكتب نائب الأمين العام، بما في ذلك الجهود المبذولة لتبسيط المبادئ التوجيهية للإطار الاستراتيجي
- ساهمت المديرية التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية وفي مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، يشارك البرنامج بإيجابية، على مستوى السياسات العامة، في صنع القرار الجماعي المتعلق بالقضايا التنفيذية ذات الأهمية المشتركة.
- تحتاج الوكالات التي يقع مقرها خارج نيويورك، لتتمكن من المشاركة الإيجابية في أعمال اللجان التنفيذية، استثمارات ضخمة سواء على المستوى المالي والإنساني.
- سيؤثر تعدد الاجتماعات المنعقدة في نيويورك بصورة ملحوظة

مبادرات الأمين العام الإصلاحية فيما يتصل بالتنسيق على مستوى المقرات

مع الأربعة الأخرى. وقد أنشأ الأمين العام لجنة تنفيذية مختصة بكل ميدان من الميادين الأربعة، وعين لكل واحدة منها "مسؤولاً يدعوها للانعقاد". أما مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيعتبر عضواً في كل لجنة من هذه اللجان التنفيذية. والغرض الرئيسي منه هو تعزيز الترابط بين سياسات وبرامج أنشطة الأمم المتحدة عن طريق تيسير التدريب المشترك على السياسات، واتخاذ القرارات، والتنسيق بين البرامج.

● على اللجان التنفيذية الأربع العمل معاً لتحقيق الترابط التشغيلي عبر الحواجز القطاعية.

● رغبة في تيسير مشاركة البرنامج الإيجابية في اللجان التنفيذية، دعم البرنامج مكتب الاتصال التابع له في نيويورك، بموظف مهني إضافي.

على ميزانية السفريات، بل والأهم من ذلك، على الوقت الذي يجب على موظفي البرنامج التنفيذيين تخصيصه لذلك.

● يسرت دعوة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية للاجتماع في نفس اليوم، أو الواحدة تلو الأخرى، مشاركة المديرية التنفيذية للبرنامج أو غيرها من كبار المسؤولين في روما، وبالتالي ينبغي مواصلة اتباع هذا المنحى.

● يتداخل عدد من القضايا والاهتمامات المتصلة بالبرنامج، مثل الجذور الاقتصادية والاجتماعية لأي نزاع، أو الظروف التي تسمح باستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع أعمال اللجان التنفيذية الأربع.

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية

- أنشأ الأمين العام مجموعة الأمم المتحدة للتنمية لقيادة عملية الإصلاح في ميدان عمليات الأمم المتحدة الإنمائية.
- تضم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية غالبية صناديق، وبرامج، وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميدان المساعدات الإنمائية، وفي الأنشطة ذات الصلة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لجان الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشروعات، هيئات الأمم المتحدة الإقليمية، وممثل الأمين العام الخاص المعني بشؤون الأطفال في النزاعات المسلحة) برئاسة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تتولى توجيه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية لجننتها التنفيذية التي تضم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، بقيادة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- لتيسير أعماله أنشأ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية مجموعات فرعية معنية بالآتي: (١) سياسات البرامج؛ (٢) عمليات البرامج؛ (٣) العاملين والتدريب؛ (٤) قضايا المنسق المقيم؛ (٥) المباني
- يساهم البرنامج، بمشاركته في اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، والفريق المساند لها، والمجموعة الفرعية، في تعزيز سياسة الترابط وفعالية التكاليف لعمليات الأمم المتحدة الإنمائية، وفي الترويج لتعظيم التواجد الموحد للأمم المتحدة على المستوى القطري.
- بوصفه عضوا في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية، يساهم البرنامج في تحديد الأولويات وفي اتخاذ القرار الجماعي على المستوى الأعلى فيما يتعلق بالقضايا التشغيلية ذات الأهمية المشتركة.
- عزز البرنامج قدرة مكتب الاتصال التابع له في نيويورك لضمان التمثيل والمشاركة على نحو أفضل وبطريقة أكثر ملاءمة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، وفي لجننتها التنفيذية، والمجموعة المساندة له، وفي المجموعة الفرعية.
- يساند البرنامج أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ولجننتها التنفيذية - مكتب المجموعة الإنمائية - عن طريق إعارة موظف كبير تابع للبرنامج لهذا المكتب. (الجدير بالذكر أن اللجان التنفيذية الأخرى ليست لها مثل هذه الأمانة).
- يتطلب تزايد عدد الهيئات المنشأة خصيصا لتنفيذ الإصلاحات ورصدها، وخدمتها، بالإضافة إلى التزايد الكبير في عدد الاجتماعات التي يجرى تنظيمها، مساهمة إضافية أكبر من جانب الوكالات المشتركة.
- علاوة على وقت الموظفين وتكاليفهم التي يتحملها المقر، يقتضي تعزيز مكتب الاتصال في نيويورك تكاليف متزايدة.
- لاحظ ممثلو البرنامج الميدانيون أن دعم مشاركة البرنامج في نشاط
- أدى التحول من اللجنة الاستشارية المشتركة للسياسات العامة السابقة إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية إلى تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. فقد حول الهيكل الجديد أسلوب العمل من "تطوعي" إلى "إلزامي".
- تعتبر اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية أذسط اللجان التنفيذية الأربع، فقد اتخذت العديد من القرارات في ميادين استهدفت على سبيل المثال، إدخال التحسينات على نظام المنسق المقيم، وعلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعلى نظام المباني المشتركة.
- اعتمدا على أمانة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (مكتب المجموعة الإنمائية) التي تضم موظفين من مستوى عال، ازداد الطلب كثيرا على وكالات الأمم المتحدة المعنية بالربط بين بعض القضايا المحددة وبمتابعتها. ونتيجة لذلك ازداد حجم العمل بشكل كبير.

برنامج إصلاح الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة

مبادرات البرنامج الرئيسية

الدورس المستفادة

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية

والخدمات المشتركة؛ (٦) شؤون الإعلام؛ (٧) قضايا الجنسين؛ (٨) الحق في التنمية (حلت المجموعات الفرعية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية محل المجموعات الفرعية التابعة للمجموعة الاستشارية المشتركة للسياسات).

- أنشئ مكتب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية لتقديم خدمات الأمانة للمجموعة، وللجنة التنفيذية، وللمجموعة المساندة له.
- ساهمت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية في تنظيم اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي (ومثلها رئيس كل مجلس تنفيذي) لمناقشة إصلاح الأمم المتحدة مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، مع التركيز على تأثير ذلك على المستوى القطري.

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين.

- يولى البرنامج مزيداً من الاهتمام للتبسيط وتحقيق الفعالية عن طريق تعظيم الاعتماد على نظام التحادث المشترك عن بعد، كما يشدد على ضرورة تجنب مناقشة الموضوعات في محافل متعددة.

اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية

- يترأس اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية. وتجتمع اللجنة على شهريا، باشتراك كل من مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الأطفال في النزاعات المسلحة، لمعالجة اهتمامات الأمم المتحدة الإنسانية (سواء التشغيلية أو تلك المتعلقة بقضايا السياسات العامة).
- بالإضافة إلى الأطراف المشار إليهم آنفا، تشارك الآن كل من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة بصفة المراقب في هذه اللجنة.
- يعتبر البرنامج عضوا نشطا في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، ويستخدم هذا المحفل لإثارة قضايا قطرية محددة (كأنغولا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) ولمناقشة موضوعات معينة (كالربط بين آليات التمويل والعجز في عمليات إعادة التوطين).
- عززت اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية تدفق المعلومات بين الهيئات المختصة بالشؤون الإنسانية، وبحفظ السلام، وبالنواحي السياسية. إلا أنها لم تستكمل قدراتها بعد لتتمكن من إتباع نهج أكثر تكاملا لمواجهة المواقف الطارئة المتشعبة. وقد تكون الاجتماعات المشتركة بين اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية للأمن والسلام ذات فائدة أكبر في تحقيق هذا الهدف.
- يجب أن تهدف الجهود المبذولة لتعزيز اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية إلى توجيهها أيضا لاتخاذ القرار، كلما اتضحت الحاجة إلى ذلك.
- من الأهمية بمكان ألا يتحدد برنامج المساعدات الإنسانية على ضوء الاعتبارات السياسية وأهداف الحفاظ على السلام، أو ربطه بها.
- سيساعد تعميم برنامج العمل والوثائق الفنية في الوقت المناسب على تمكين وكالات الأمم المتحدة من الاستعداد على نحو أفضل، بما في ذلك التشاور مع الميدان.
- راجع القسم المخصص للجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات.

اللجنة التنفيذية المعنية بالأمن والسلام واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- يدعو الأمين العام المساعد المسؤول عن إدارة الشؤون السياسية لاجتماع اللجنة التنفيذية المعنية بالأمن والسلام، الذي يجمع بين إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة شؤون نزع السلاح، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة، وممثلين من مكتب الأمين العام، وبعض الأفراد الذين يعملون بصفتهم الشخصية.
- يدعو لاجتماع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمين العام المساعد المسئول عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يجمع بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والهيئات الإقليمية الخمس، ووحدة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والقضاء الجنائي، وبرنامج الأمم المتحدة لمقاومة المخدرات، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، ومعهد الأمم المتحدة للنهوض بأوضاع المرأة، ومعهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمستشار الخاص المعنى بقضايا الجنسين.
- يحضر البرنامج الاجتماعات المشتركة للجنة التنفيذية المعنية بالأمن والسلام و اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع كل من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية.
- من المهم تعميم محاضر اجتماعات كل لجنة من اللجان التنفيذية على أعضاء اللجان الأخرى في حينه من أجل تعزيز الترابط بين المناهج والحد من ازدواجية الجهود.

أطر البرمجة المشتركة

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

- يعتبر إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مكونا رئيسيا في برنامج الأمين العام للإصلاح. وقد نصت مقترحات الإصلاح على أنه: " من أجل تحقيق التعاون الموجه لأهداف معينة، والتناسق البرمجي، والدعم المتبادل، ستتم صياغة برنامج مساعدات الأمم المتحدة وعرضه كجزء من إطار واحد للمساعدات الإنمائية للأمم المتحدة مع الأهداف المشتركة والإطار الزمني. وستشمل الوثيقة الاعتمادات البرمجية التي يديرها كل صندوق وبرنامج وإن كان كل منها سيظل محددًا بصورة واضحة... (التدبير ١٠ (أ))
- في شهر أغسطس/آب ١٩٩٧، بدأ تنفيذ مرحلة رائدة لاختبار الآثار التنفيذية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١٨ بلدا، ينشط البرنامج في ١٢ بلدا منها. وقرب نهاية عام ١٩٩٨، كان ١١ فريقا قطريا من بين ١٨ فريقا، قد استكمل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- وكانت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية قد وضعت نظاما للمساندة بهدف دعم المجموعات القطرية في البلدان الرائدة، عن طريق وضع: (١) المبادئ التوجيهية المؤقتة و (٢) نظام مكون من ١٩ مسؤولا عن تيسير العمل يختارهم الأعضاء السبعة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية لتقديم الدعم على المستوى الميداني للأفرقة القطرية، ويضم ٦٩ جهة اتصال أو نقاط للاتصال السريع من بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، واللجنة الإدارية للتنسيق، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، تكون قادرة على الاستجابة الفورية لطلبات الاستعلام والمساندة.
- شارك البرنامج تماما في المرحلة الرائدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك اختيار البلدان الرائدة
- يشارك البرنامج بشكل إيجابي، على المستوى الميداني، في عملية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هذه البلدان الرائدة التي له فيها أنشطة تنفيذية، عن طريق اشتراك ممثل البرنامج كعضو في الفريق القطري، وعن طريق مجموعات العمل التقنية والمجموعات الموزعة بحسب الموضوعات.
- يشارك البرنامج في عدد من المجموعات الموزعة بحسب الموضوعات، ويتولى في بعض الحالات قيادة المجموعات المختصة بإدارة الكوارث، وبإعادة الإعمار والإنعاش، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية.
- وعلى مستوى المقار، شارك البرنامج إيجابيا مع الفريق الذي تولى صياغة الإطار المؤقت التقييم القطري المشترك، والمبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما أنه يشارك حاليا في مراجعة هذه المبادئ التوجيهية.
- من أجل مساندة مشاركة البرنامج في العملية، تم إنشاء جماعة عمل تابعة للبرنامج مختصة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع تعيين المسؤولين عن تيسير العمل، وجهات الاتصال، والعاملين كنقاط اتصال سريعة. وجرى تنظيم دورة للتدريب الموسع على النظام في مقر البرنامج في مارس/آذار ١٩٩٨ اشترك فيها موظفون من ١٧ وكالة مختلفة.
- سجل ممثلو البرنامج المزايا العديدة التي تعود من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على عمل البرنامج على المستوى القطري، ومنها: (١) تعزيز الحوار، وتفاصيل المعلومات، والتفاهم المشترك بين وكالات الأمم المتحدة نتيجة للتشاور والمشاركة في عملية الصياغة و (٢) تعميق الاعتراف بضرورة العمل معا.
- وبالإضافة إلى ذلك، استفاد البرنامج من وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن قواعد البيانات المشتركة، ومن المؤشرات المشتركة، ومن نتائج أعمال التقييم التي أنجزت، في إعداد مخططات الاستراتيجية القطرية، والبرامج القطرية.
- إلا أن موظفي البرنامج المشتركين في عملية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أشاروا إلى عدم كفاية الوقت المتاح للموظفين، وإلى الموارد المالية المحدودة، وإلى الحاجة إلى التدريب، وإلى المساندة المقدمة من المقار، باعتبارها من العوائق الملاحظة خلال المرحلة الأولية. ومن بين المشكلات الأخرى التي تم تحديدها الحاجة إلى توضيح مفهوم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والصعوبات المتعلقة بالتنسيق بين دورات البرمجة، وتختلف الوكالات المعنية في المشاركة والالتزام.
- من الضروري إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قبل بدء دورة البرمجة وقبل إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية المشتركة للبرنامج والبرامج القطرية.

أطر البرمجة المشتركة

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

- وقد وقع الاختيار على بلدين هما: مالي وفيتنام كبديلين رائدين للربط بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي، بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين.
- بدأت في مايو/أيار ١٩٩٨، أعمال تقييم المرحلة الرائدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بهدف تحليل الدروس المستفادة من الممارسة. وأجرى التقييم فريقان: فريق تابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية مكون من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومن فريق خبراء خارجي يضم ثلاثة خبراء في التنمية من مستوى عال. وقد تم استعراض النتائج التي توصل إليها الفريقان خلال حلقة عمل مخصصة للتقييم بمشاركة ممثلي ١٢ منظمة أعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (بما فيهم برنامج الأغذية العالمي)، وست وكالات متخصصة، ومسؤولين حكوميين، وأفرقة قطرية (برنستون، سبتمبر/أيلول ١٩٩٨)
- يجري حاليا الاسترشاد بتوصيات حلقة العمل وبالقرار الصادر عن الجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية منظومة الأمم المتحدة (A/RES/53/192) لتعزيز المبادئ التوجيهية للتقدير القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- اشترك اثنان من موظفي البرنامج في الفريق المشترك بين الوكالات الذي أجرى تقييما داخليا للمرحلة الرائدة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما شارك أيضا موظفو البرنامج في حلقة العمل المخصصة لتقييم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المنعقدة في برنستون في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨.
- وزع البرنامج على دورات مجلسه التنفيذي النص المستكمل لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالإضافة إلى البرامج القطرية. وأضيفت فيما بعد توصية عن المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أجازها مؤخرا أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، تقضى بتعميم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع البرامج القطرية أثناء اجتماعات المجالس التنفيذية لمختلف أعضاء المجموعة.
- شارك البرنامج في مناقشة العلاقات المشتركة بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية تنفيذ النداء الموحد، التي جوت خلال الاجتماعات المشتركة بين اللجان التنفيذية (اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية، واللجنة التنفيذية المعنية بالأمن والسلام).
- اضطلع البرنامج بدور إيجابي لضمان إضافة مشاركة الحكومات في عملية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المبادئ التوجيهية للإطار.
- يفضل التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يتيح البرنامج والوكالات الأخرى الشريكة، الفرصة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الاشتراك في برمجة وتخطيط أنشطة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

أطر البرمجة المشتركة

الإطار الاستراتيجي

- بدأت لجنة التنسيق الإدارية جهودها لإعداد مفهوم إطار استراتيجي، يهدف إلى وضع مناهج تتسم بقدر أكبر من التكامل تقوم على نشر السلام في عدد محدد من البلدان التي يقع عليها الاختيار. فالإطار الاستراتيجي هو أداة، وفي نفس الوقت، إجراء لتحديد المبادئ وأهداف السياسات العامة والترتيبات المؤسسية اللازمة لاستجابة تتسم بقدر أكبر من التكامل، تشمل إستراتيجيات السياسات والمساعدات على السواء.
- استكمل نائب الأمين العام المبادئ التوجيهية الشاملة لصياغة الأطر الاستراتيجية، بعد أن تلقى تعليقات ومقترحات أعضاء لجنة التنسيق الإدارية.
- كلف الأمين العام نائب الأمين العام بمسؤولية متابعة تطوير الأطر الاستراتيجية في العدد المحدود من البلدان التي وقع عليها الاختيار لتطبيق هذا النهج فيها.
- ساهم البرنامج في صياغة المبادئ التوجيهية للإطار الاستراتيجي كما يشارك حالياً في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لأفغانستان. ويتضمن ذلك الاشتراك في "المجموعة الاستشارية" المخصصة للإطار الاستراتيجي لأفغانستان الذي أعده نائب الأمين العام للتأكد، بين أمور أخرى، من أن عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي ستعالج القضايا البارزة الأخرى مثل قضايا الجنسين، وحقوق الإنسان، والإغاثة الإنسانية.
- يشارك البرنامج في مناقشات الاجتماعات المشتركة للجان التنفيذية لتحديد البلدان التي يمكن وضع الإطار الاستراتيجي فيها موضع التنفيذ.
- قدم البرنامج لمجلسه التنفيذي وثيقة توجيهية عنوانها: " من الأزمة إلى الإبلال " (WFP/EB.A/98/4-A) تراعى الإطار الاستراتيجي والتزامات البرنامج في إطار هذه المبادرة.
- بدأ واضحا من صياغة الإطار الاستراتيجي لأفغانستان أنها عملية ممتدة وتتطلب مساهمة جميع الجهات الفاعلة المعنية. وبرغم ذلك، ساعدت على التعرف على نحو أعمق على الاهتمامات الرئيسية للجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية، والسياسية، والإنمائية، والأمنية.
- وفي رأي البرنامج، أن الجهود المبذولة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي يجب أن تركز في المستقبل على البلدان التي يجري فيها تنفيذ عملية لنشر السلام وتتوافر فيها الظروف التي تسمح بتعظيم دور مبادرات إعادة الإعمار والتنمية.
- تتضح الحاجة إلى توضيح الترابط بين الإطار الاستراتيجي وغير ذلك من آليات البرمجة المنسقة مثل عملية النداء الموحد.

التوفيق بين دورات البرمجة

- دعت الجمعية العامة في عام ١٩٩٢، إلى التوفيق بين دورات البرامج في موعد غايته عام ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ الصادر في ١٢/٢٢/١٩٩٢).
- قامت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية بسلسلة من المبادرات لاستعراض الأوضاع الحالية المتصلة بالتوفيق بين دورات البرامج على المستوى القطري، ولإعداد مقترحات للإسراع في تنفيذها.
- وقع الرؤساء التنفيذيون للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية رسالة مشتركة إلى جميع المنسقين المقيمين وإلى ممثلي وكالات الأمم المتحدة للتوفيق بين دورات البرامج (١٩٩٨/١٠/٢٨). وأشارت هذه الرسالة مجدداً إلى الحاجة إلى الإسراع بعملية التوفيق تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المتعلق بالتوفيق بين دورات برامج الوكالات الممولة في موعد غايته عام ٢٠٠٠.
- وضعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية نظاماً، عن طريق المجموعة الفرعية التابعة له والمعنية بعمليات البرنامج، لتتمكن من رصد تنفيذ خطط عمل الأفرقة القطرية التي تهدف إلى الانتهاء مسبقاً من التوفيق بين دورات البرامج، ومن تقديم التوجيهات إلى المنسقين المقيمين وإلى الأفرقة القطرية، كلما احتاج الأمر لذلك.
- أعرب البرنامج ومجلسه التنفيذي عن مساندتهما القوية للتوفيق بين دورات البرمجة. وخلال دورة المجلس العادية الأولى في عام ١٩٩٩، أعرب الأعضاء عن أملهم في أن يواصل البرنامج التوفيق والتنسيق لا مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى فحسب وإنما أيضاً مع الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الحكومية.
- عممت المديرية التنفيذية على جميع المديرين القطريين وممثلي البرنامج المؤسسي بعملية التوفيق، مقترحة خطوات إيجابية للسير قدما في هذه العملية.
- من بين أهداف البرامج القطرية التي يقوم البرنامج على تنفيذها، التوفيق بين دورات البرنامج وبين دورات برامج الحكومات وغيرها من الشركاء القطريين. وابتداءً من شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٦، أجاز المجلس التنفيذي نحو ٢٠ برنامجاً قطرياً؛ ويجري حالياً إعداد عدد آخر منها.
- في العديد من المناسبات وفق البرنامج بين دورة برنامجه ودورة برامج الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، حتى في الحالات التي اقتضى منه ذلك اختصار الفترة الزمنية المخصصة لبرامجه أو إدخال تعديلات أخرى عليها.
- يجري البرنامج حالياً مواءمة مبادئه التوجيهية لإعداد المشروعات والبرامج، لكي تشمل العناصر اللازمة لتحقيق التوفيق.
- يعتبر التوفيق عنصراً أساسياً لمشاركة أكثر فعالية بين البرنامج وغيره من وكالات الأمم المتحدة، في مجال الأنشطة الإنمائية.
- ساهم التوفيق بين دورات برمجة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وبين برامج الحكومات في تيسير الحوار بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات.

تعزيز نظام المنسق المقيم

- من أجل تعزيز قدرة المنسق المقيم على الاضطلاع بالتوجيه والتنسيق ميدانيا، اقترح الأمين العام أن يتم اعتماد المنسق المقيم لدى رئيس الحكومة للتأكد من أنه يتمتع بالوضع اللائق على المستوى القطري بما يساعده على الاضطلاع على نحو أفضل بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة القطري.
- وفقاً لمقترحات الأمين العام الإصلاحية ولقرارات الجمعية العامة السابقة، اقترحت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية سلسلة من الإجراءات لتعزيز نظام المنسق المقيم. ومن بين التدابير الرئيسية المقترحة:
 - ← تحسين عملية اختيار المنسق المقيم، بما في ذلك إنشاء فريق خبراء استشاري مشترك بين الوكالات وإجراء مشاورات رسمية بين رؤساء اللجان التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية عند أي تعيين جديد؛
 - ← اختيار المنسقين المقيمين من بين جميع المنظمات المعنية؛
 - ← زيادة عدد النساء من بين المنسقين المقيمين؛
 - ← إعداد توصيف مختلف لوظيفة المنسق المقيم، ومبادئ توجيهية للإبلاغ والمساءلة، مع تنقيح إجراءات إعداد تقرير المنسق المقيم السنوي؛
 - ← إتباع أسلوب مختلف لتقييم أداء المنسقين المقيمين وإعداد نموذج لتقدير كفاءته؛
- اعترافاً منه بالأهمية الرئيسية التي تمثلها أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية المترابطة بصورة أفضل على المستوى القطري، قدم البرنامج مذكرة عنوانها "القضايا المتعلقة بتنفيذ الآليات المتفق عليها لتحسين نظام المنسق المقيم إلى الاجتماع الخامس لمجموعة التعاون للتنمية" (التي تحولت تسميتها فيما بعد إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية). وتضمنت هذه المذكرة قائمة بالقضايا التي تحتاج إلى معالجة لضمان تنفيذ الإجراءات المتفق عليها لتعزيز نظام المنسق المقيم، بما في ذلك زيادة واضحة في عدد وظائف المنسق المقيم التي يشغلها أفراد قادمين من وكالات، وصناديق، وبرامج أخرى بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفتح عملية تقييم كفاءة أي منسق مقيم، وتطوير وظيفة المنسق المقيم باعتبارها هدفاً جديداً يسعى إليه موظفو جميع الصناديق والبرامج بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان الترقى، وإعداد اختصاصات المنسق المقيم مع فصلها عن وظيفة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيم.
- اتبع البرنامج الخطوات التالية دعماً لمذكرته حول "القضايا المتعلقة بتنفيذ الآليات المتفق عليها لتحسين نظام المنسق المقيم:
 - ← يشترك البرنامج في الاجتماعات العديدة المنعقدة لمعالجة مختلف القضايا المتصلة بنظام المنسق المقيم. ومن بين هذه الاجتماعات، اشترك البرنامج كعضو في فريق العمل المختص بتطوير عملية اختيار المنسقين المقيمين وتقدير كفاءتهم، كما أن له ممثل في فريق الخبراء الاستشاري المشترك بين الوكالات لاختيار المنسقين المقيمين؛
- بالرغم من أن البرنامج يرحب تماماً بالتقدم الكبير في تنفيذ مختلف الإجراءات المقترحة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، إلا أنه من الضروري بذل جهود للإسراع بتحقيق التقدم المنشود. ويقترح البرنامج الاتفاق على أهداف واضحة وعلى جدول زمني محدد لبلوغ هذه الأهداف (ومنها، على سبيل المثال، تحقيق توازن أكثر إنصافاً في قضايا المساواة بين الجنسين، واختيار منسقين مقيمين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- في القضايا المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين، تتضح الحاجة إلى التخلي عن الأفكار التقليدية المسبقة والنظر في إمكانية تطبيق نماذج جديدة على نظام المنسقين المقيمين، كلما كان ذلك مناسباً.
- يؤيد البرنامج تماماً توفير مزيد من الفرص للموظفين من كافة المستويات العاملين في منظمات الأمم المتحدة لتطوير عملهم والتقدم في وظائفهم، ولذلك يتعين توسيع إطار مجموعة المرشحين لمنصب المنسق المقيم.
- أدت إعادة توصيف وظيفة المنسق المقيم، إلى زيادة شفافية الوظيفة، واستقلالها عن وظيفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى توضيح دور منسق الشؤون الإنسانية.
- يساهم تعزيز دور ممثل البرنامج في مساندة أنشطة المنسق المقيم بالإضافة إلى دعم مشاركة البرنامج في الفريق القطري.
- خصص البرنامج وقتاً طويلاً وقدرًا كبيراً من طاقته لتعزيز نظام

تعزيز نظام المنسق المقيم

← توفير مساندة أقوى من جانب المقار، ومن جانب مكتب
مجموعة الأمم المتحدة للتنمية؛

← تحسين التوجيهات المقدمة إلى المنسق المقيم في عمله مع
الحكومات لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الشاملة؛

← تعزيز التدريب المساند للمنسقين المقيمين.

● أنظر أيضا القسم الخاص بمنسق الشؤون الإنسانية.

← فوض البرنامج المدير أو الممثل القطري للاضطلاع بكافة
الأنشطة الواردة ضمن رسالة البرنامج (فعل سبيل المثال،
يعتبر المديرون القطريون للبرنامج مسؤولين الآن تماما عن
إعداد مخططات الاستراتيجيات القطرية، والبرامج القطرية،
وعمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة، والمشروعات الإنمائية)
(أنظر البند ١٠ من جدول أعمال الدورة الأربعين للجنة
سياسات المعونة الغذائية وبرامجها - نوفمبر/تشرين الثاني
١٩٩٥).

← رشح البرنامج ثلاثة موظفين مؤهلين يشغلون حاليا وظيفة
المنسق المقيم؛

← تلقى موظفو مكاتب البرنامج القطرية تعليمات لاعتبار
مساندة المنسق المقيم من أولى الأولويات.

المنسق المقيم، باعتبار ذلك من أولى أولياته في إطار برنامج إصلاح
الأمم المتحدة. ولن يكون بمقدور البرنامج المساهمة بنفس هذا القدر
من الإيجابية في تنفيذ جميع عناصر برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

دار الأمم المتحدة والخدمات المشتركة

المباني المشتركة

- في عام ١٩٨٧، دعت الجمعية العامة الهيئات الرئاسية في منظومة الأمم المتحدة إلى القيام على وجه السرعة بإعادة النظر في المنشآت المخصصة لمكاتبها وترشيدها (قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢). وفي عام ١٩٨٩، طلبت الجمعية العامة إلى جميع هيئات، ومنظمات، ووكالات منظومة الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مباني مشتركة على المستوى القطري (قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤). وفي قراراتها التالية، شددت الجمعية العامة على الحاجة إلى توفير المباني المشتركة دون زيادة التكاليف التي تتحملها سواء منظومة الأمم المتحدة أو البلدان النامية. (القرار ١٩٩/٤٧ والقرار ٢٠٩/٤٨)
- وفي شهر مارس/آذار ١٩٩٧، أشار الأمين العام في خطابه إلى رئيس الجمعية العامة عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، إلى أنه من الضروري تكثيف الأنشطة الرامية إلى إقامة مباني مشتركة وإلى وضع الترتيبات اللازمة لتوفير خدمات مشتركة على المستوى القطري. وفي مقترحاته الإصلاحية، قرر الأمين العام إطلاق اسم " دار الأمم المتحدة " على دور الأمم المتحدة المشتركة على المستوى القطري. وبعد إنشاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية أصبحت الأنشطة المتعلقة بالمباني المشتركة من مسؤوليته، بعد أن كانت منوطة بالمجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات.
- استكملت رسمياً " دور الأمم المتحدة " في ثمانية بلدان (الجزائر، بهوتان، هندوراس، ليسوتو، لبنان، ماليزيا، روسيا، جنوب أفريقيا)
- عند تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، اتضح أن ثمانية مكاتب مستوفاة للمعايير المقررة لاعتبارها " دار الأمم المتحدة " (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بهوتان، إثيوبيا، هندوراس، ليسوتو ونيبال) وأن عدداً آخر قد صدق عليه الأمين العام أو في انتظار تصديقه الرسمي.
- يضطلع البرنامج بعمليات في أربعة من البلدان الثمانية التي توجد بها " دار للأمم المتحدة ". وفي ثلاثة من هذه البلدان الأربعة: الجزائر، وبهوتان، وهندوراس، شارك البرنامج الوكالات الأخرى في " دار الأمم المتحدة ". أما في ليسوتو، فلم يضم البرنامج من الناحية الفعلية إلى الوكالات الأخرى نظراً لعدم وجود مساحة كافية لموظفيه في " دار الأمم المتحدة ". إلا أن مبنى البرنامج قريب من هذه الدار، واللافتة المثبتة على بابه تشير إلى أنه " دار الأمم المتحدة".
- شارك برنامج الأغذية العالمي في برنامج دور الأمم المتحدة " على النحو الملائم ". فالبرنامج يضطلع بعدد كبير من العمليات الطارئة ومن الصعب الارتباط بالتزامات في مشروعات طويلة الأجل للبناء والتجديد عندما تكون فترة حضوره غير مؤكدة. وفي هذا الخصوص، يعيد البرنامج حالياً النظر في تقسيم المصروفات المشتركة على مختلف الصناديق والبرامج الأعضاء.
- برغم اعتراف البرنامج بالمزايا الناجمة عن توحيد المباني مما يتيح الترويج بشكل موحد لتواجد الأمم المتحدة على المستوى القطري، إلا أنه من الملاحظ وجود بعض المشكلات، منها:
 - ⇐ قد يترتب على الانتقال إلى " دار الأمم المتحدة " زيادة الأجرة أو تكاليف الصيانة. وستؤدي زيادة التكاليف نتيجة للانتقال إلى " دار الأمم المتحدة " إلى زيادة التكاليف الإدارية وانخفاض الموارد المتاحة والمخصصة بالتالي للأنشطة التنفيذية.
 - ⇐ في الحالات التي يكون فيها البرنامج هو الجهة الوحيدة أو الرئيسية المتولية لتقديم المساعدات الطارئة، سيكون من الصعب عليه الارتباط بالتزامات على الأجل الطويل في مبادرات قد تقتضي مباني جديدة وأعمال تجديد أساسية. وتختلف تكاليف ومزايا المباني المشتركة بشكل كبير من بلد إلى آخر، كما أنه لا يمكن إجراء تقدير كامل إلا على أجل يتراوح بين المتوسط والطويل. كما أنه من الضروري توفير الضمانات التي تكفل للبرنامج الانسحاب من المباني المشتركة عند الضرورة. إلا أن مشروع المبادئ التوجيهية الحالي يقضى بأن أية وكالة ترغب في تخفيض المساحة التي تحتاجها، تكون مسؤولة عن مواصلة دفع الإيجار وتكاليف الخدمات لحين قيام وكالة أخرى بحل محلها.

دار الأمم المتحدة والخدمات المشتركة

- خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ من المتوقع تنفيذ الخطط المتعلقة بالمباني المشتركة في ٥٠ بلدا على ثلاث مراحل.
- اضطلعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية بعدد من العناصر لمساندة تنفيذ برنامج " دار الأمم المتحدة "، بما في ذلك اقتراح مقدم من المجموعة الفرعية المعنية بالمباني والخدمات المشتركة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية (سابقا المجموعة الفرعية التابعة للمجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات) لوضع تعريف " لدار الأمم المتحدة "، أجازته الأمين العام يوم ١٠/٢/١٩٩٨.
- اتفق أعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية مؤخرا على منهجية تقدير عملية تنفيذ المباني المشتركة والتي تقضى، على سبيل المثال: (١) بأن قيام الأمم المتحدة بعملية البناء يعتبر أقل الخيارات تقبلا؛ (٢) بأن وكالات اللجان التنفيذية قد تطلب موارد في ميزانيات عام ٢٠٠١؛ و (٣) قد يكون من الضروري التشديد من جديد على ضرورة الحوار مع الحكومات المضيفة لإمكان الحصول على مبان بالمجان.
- في شهر مارس/آذار ١٩٩٨، أنشأت اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية مجموعة إدارية معنية بالخدمات والمباني - وهي لجنة تضم ممثلا لكل وكالة من وكالات اللجان التنفيذية الأربع على مستوى المديرين، تتمتع بسلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالخدمات والمباني المشتركة. وتتولى هذه اللجنة مسؤولية الإشراف على اللجنة الفرعية للمباني والخدمات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية.
- أعدت المجموعة الفرعية مشروع ميزانية للمصروفات المقدرة لتنفيذ برنامج دور الأمم المتحدة خلال الفترتين الماليتين التاليتين (٢٠٠٠
- شملت الزيارات التي قامت بها بعثات التقييم لستة عشر بلدا خلال السنة الأولى، ١٠ مكاتب قطرية للبرنامج في كل من : بنغلاديش، وبلجيكا، وبهوتان، وبوركينا فاسو، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وهندوراس.
- بدأ تطبيق الترتيب الحالي الذي يقضى بتحميل البرنامج نسبة مقارها سدس مجموع مصروفات المباني والخدمات المشتركة، في عام ١٩٩٥، أي عندما كان البرنامج حاضرا في عدد أكبر من البلدان التي يعمل فيها حاليا. وفي عام ١٩٩٩، عمل البرنامج في أكثر من ٧٠ بلدا. وفي نحو ثلث هذه البلدان ركزت أنشطة البرنامج على العمليات الطارئة وحدها؛ وفي الثلث الثاني على الأعمال الإنمائية، وتعتبر في باقي البلدان مزيجا من الأنشطة الطارئة والإنمائية. ومن الملاحظ أن تواجد موظفي البرنامج في البلدان التي تقتصر فيها الأعمال على التنمية، يكون في بعض الأحيان محدودا للغاية.
- تتضمن وثيقة معلومات مقدمة إلى دورة المجلس السنوية في عام ١٩٩٩، مزيدا من التفاصيل عن قضية المباني المشتركة.

دار الأمم المتحدة والخدمات المشتركة

- ٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣). وتتضمن الميزانية التي عرضت على المجموعة الإدارية للخدمات والمباني، خيارين فيما يتعلق بالإسراع في تنفيذ برنامج دور الأمم المتحدة والتكاليف المرتبطة بذلك.

الخدمات المشتركة

- بدأ الاعتراف على نحو متزايد بأن توفير الخدمات المشتركة في المباني يعتبر أداة أساسية لوضع نظام مترابط يتسم بفعالية التكاليف، وبالتبسيط لمنظومة الأمم المتحدة. كما أنه يراعى، علاوة على ذلك، سلامة المباني ويوفر الأمن لمداخلها وللبيئة المحيطة.
- تتضمن الخدمات المقدمة في " دار الأمم المتحدة"، الخدمات الإدارية، والمالية، والأمنية، والسفريات، والنقل، والبريد، والتأشيرات والمراسم، والمطبوعات، والمكتبة، والمرافق المخصصة للمؤتمرات ولنقل المؤتمرات بواسطة نظام الفيديو؛ وإدارة الاستعلامات، وتسهيلات الإسكان، وأنظمة شؤون الإعلام؛ وأقسام شؤون العاملين؛ المشتريات والنقل.
- وتجري المجموعة الفرعية للمباني والخدمات المشتركة في الوقت الحالي تقييما شاملا للخدمات المشتركة على المستوى القطري. كما يتم توجيه رسالة إلى المنسقين المقيمين تطلب منهم التعاون في تعميم مسح الخدمات المشتركة على جميع وكالات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية. وتتمثل أهمية هذه الإسهامات في أنها تتيح التعرف بصورة دقيقة وشاملة على أنشطة الخدمات العامة. وسيؤدي ذلك بدوره إلى إجراء تحليل لقياس مدى فعالية التكاليف، وإعداد وصف تفصيلي للخدمات المشتركة والمتقاسمة المقررة، فضلا عن طرائق ومسؤوليات التنفيذ.
- عم البرنامج المسح المتعلق بالخدمات المشتركة على جميع المديرين والمندوبين القطريين، مع مطالبتهم بالتعاون مع مجموعة الإدارة للمباني والخدمات المشتركة والمجموعة الفرعية في جهودهما للقيام بشكل منظم بجمع المعلومات عن الأوضاع والتجارب الحالية فيما يتصل بالخدمات المشتركة أو المتقاسمة في المكاتب الميدانية
- قام البرنامج بدور رئيسي في التقييم الثلاثي (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) لعملية الطوارئ في منطقة البحيرات العظمى، التي أوصت، بين جملة أمور، بوضع ترتيبات مشتركة في ميدان النقل والإمداد وفي ميدان الخدمات بين الوكالات الثلاث. كما بدأ البرنامج أيضا التحرك لدمج شبكة اتصالاته بشبكة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ولتنقيح مذكرة التفاهم بين المنظمين بما يتفق مع ذلك.

- نظرا لأن تنفيذ ترتيبات الخدمات المشتركة مازال في مراحله الأولى، فمن المتعذر استخلاص أية دروس مستفادة من تجارب البرنامج في الوقت الحالي. ومن المتوقع أن تتعاضد الفوائد كلما ازداد عدد الوكالات المشتركة في نفس المباني.

دار الأمم المتحدة والخدمات المشتركة

أمن الموظفين الميدانيين

- بالرغم من أن هذه المسألة لم يتناولها برنامج الأمين العام الإصلاحي صراحة، إلا أنه يجرى النظر في كيفية معالجة متطلبات توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية.
- اضطلع البرنامج بمبادرة طموحة بتنظيم تدريب لتعميق الوعي بمتطلبات الأمن لجميع الموظفين الميدانيين وفي المقر. ويهدف هذه التدريب إلى تزويد العاملين بمجموعة أساسية من المهارات والمعلومات لضمان أمنهم وسلامتهم. كما أنه، علاوة على ذلك، سيعزز قدرات البرنامج الداخلية ودوره الرائد في ميادين الأمن، والسلامة، والتدريب التي تتضح الحاجة إليها على نحو متزايد. وقد بدأ بالفعل التدريب ميدانيا والهدف النهائي المنشود هو تعميم التدريب لتعميق الوعي بمتطلبات الأمن ليشمل جميع العاملين خلال عام ١٩٩٩. وقدم هذا البرنامج إلى مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن خلال مجموعة عمل عن الأمن في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨.
- أنشأ البرنامج وظيفة موظف أمن وجرى شغلها بالفعل للعمل في إطار قسم الخدمات الإدارية كحلقة اتصال بين موظفي البرنامج الميدانيين، ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وجهات الاتصال الأخرى المعنية بالأمن في منظمات الأمم المتحدة. وبذلك يكون قد تم إنشاء وحدة للأمن ضمن هيكل المقر.
- يوفر البرنامج المساندة لمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن عن طريق تمويل وظيفة لمهني م٤، وتحمل ثلث تكاليف وظيفة أخرى لمهني بدرجة م٤ ووظيفة من الخدمات العامة بدرجة خ ع٣.

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

بالإضافة إلى إنشاء الأمانة التنفيذية للشؤون الإنسانية، كان من المتعين تنفيذ التعديلات التالية في قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ومن بينها

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

- تحولت إدارة الشؤون الإنسانية لتصبح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برئاسة مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على أن يركز أنشطته على ثلاث مهام رئيسية: تطوير السياسات العامة والتنسيق بينها؛ تبنى القضايا الإنسانية بالتعاون مع الأجهزة السياسية، ولا سيما مجلس الأمن؛ وتنسيق المواجهة في حالات الطوارئ الإنسانية.
- من أجل تمكين منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من تركيز أنشطته على المهام الرئيسية المشار إليها آنفاً، تقرر في برنامج الأمين العام الإصلاحي أن توزع الجوانب التنفيذية للمسؤوليات التي كانت منوطة سابقاً بإدارة الشؤون الإنسانية على قطاعات أخرى من المنظومة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشمل ذلك المهام المتعلقة بالوقاية من الكوارث، والتخفيف من حدتها، والتأهب لمواجهتها؛ وعمليات نزع الألغام؛ وإدارة صندوق الأمانات التطوعي للمساعدة في عمليات نزع الألغام، وإدارة برنامج العراق.
- وفي نفس الوقت، تقرر اعتبار إدارة الشؤون السياسية جهة اتصال لتعزيز نشر السلام في أعقاب النزاعات، وتحقيق الترابط بين أنشطة جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ساند البرنامج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإعترته اثنتين من موظفيه في عام ١٩٩٨.
- يزود البرنامج الموقع المخصص للإغاثة على شبكة الإنترنت بالمعلومات اللازمة كتقارير البرنامج عن الحالات الطارئة والبيانات الصحفية، ويساهم في شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، ويستخدم تقارير هذه الشبكة اليومية والأسبوعية الصادرة من نيروبي، وأبيدجان، وجوهانسبورج.
- في رأي البرنامج أنه يتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل التركيز، في إطار السياسات التي يتبعها في عمله، على تلك القضايا المتداخلة فيما بينها، ذات الصلة الوثيقة بالنظام، والتي تتطلب بالضرورة ترابطاً بين مختلف المناهج التي يتبعها أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. (مثل الآثار الإنسانية للعقوبات، والعلاقة بين حقوق الإنسان في المجالات الإنسانية والنزوح)
- كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكثر نشاطاً من سلفه في تنسيق المواجهة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة.
- بالرغم من التقدم الذي تحقق بعد نقل المهام التشغيلية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلا أن المناقشات مازالت دائرية حول احتمال تكليف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور تنفيذي في حالات الطوارئ.
- اتسمت عملية تحويل الإدارة إلى البرنامج بالبطء في الحالات التالية: (١) مرافق التخزين في بيزا؛ (٢) العمليات الجوية في أفغانستان.
- مازال القلق يساور البعض بشأن قضايا مثل "العجز في أعمال إعادة التوطين"، أو افتقار الشركاء في الأنشطة الإنسانية والإنمائية، في العديد من الحالات، إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة ذات

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

الأولوية المقررة في مجالات الإنعاش. وقد تمكن البرنامج بفضل عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، من تحقيق تقدم في معالجة هذه القضايا.

- سيساعد تعزيز نظام للإنذار المبكر على دعم القدرات التنظيمية الحالية لرصد المؤشرات وجوانب الضعف، وفي نفس الوقت، على تعظيم الاهتمام بالتخطيط في حالات الطوارئ وبسرعة المواجهة.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- نظرا لأن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لا تجتمع عادة سوى مرتين في العام، ينبغي بذل المزيد من الجهود للتأكد من أن جدول الأعمال يتضمن موضوعات مهمة تتطلب إجراء أو قرارا من الأعضاء. واتضح أن مجموعة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات اتسمت بالنشاط في هذا الاتجاه. ويرحب البرنامج بمزيد من التركيز على القضايا المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمواجهة الكوارث الطبيعية. وسيسر تبادل الوثائق الأساسية في حينه التشاور مع الموظفين الميدانيين بشأن القضايا التي ستناقش.
- لم تحقق الجهود المبذولة لتنفيذ اقتراح الأمين العام لإنشاء لجنة دائمة مصغرة للوكالات التنفيذية الرئيسية، النجاح. والواقع أن العديد من الهيئات انضمت إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إما كأعضاء أو كمدعوين دائمين.

- يشارك البرنامج إيجابيا في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعة عملها وفي الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أسبوعيا وكل أسبوعين في نيويورك وجنيف.
- فضلا عن أن البرنامج عضو نشط في عدد من مجموعات العمل الفرعية، جاء ذكر العديد منها فيما يلي.
- يشترك البرنامج مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في رئاسة مجموعة العمل الفرعية المعنية بقضايا الجنسين والمواجهة الإنسانية. وهو محفل هام مشترك بين الوكالات باعتبارها أول مجموعة عمل فرعية تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تركز على هذا الموضوع.

- يشارك البرنامج أيضا في عضوية فريق الخبراء الفني المشترك بين الوكالات المعني بالعقوبات.
- يشارك البرنامج في المشاورات التي تنظمها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول الإنذار المبكر.

- وتم تخصيص مكتب لبرنامج العراق يتبع الأمانة.
- واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيزه نظام الإنذار المبكر للشؤون الإنسانية، عن طريق دمج أعمال جمع المعلومات، وتحليلها، وتعميمها. ولهذا الغرض تم تعزيز شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة والموقع المخصص للإغاثة على شبكة الانترنت.

- كان من الضروري تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تضم جميع الوكالات الرئيسية المعنية بالشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية ويرأسها منسق الإغاثة في الحالات الطارئة، وأن تواصل عملها باعتبارها الآلية الرئيسية لتنسيق أنشطة المساعدات الإنسانية.
- تم إنشاء لجنة دائمة مصغرة تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لدعم القدرة على سرعة المواجهة نتيجة للترابط بين السياسات. وتضم اللجنة الدائمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وممثلا عن مجموعة المنظمات غير الحكومية.

- صادقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على التوصيات المتعلقة باستعراض الأمين العام لقدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية، التي تعالج قضايا كتلك المتعلقة بالنزوح، وبحشد الموارد، ولآليات التنسيق الميدانية في حالات الطوارئ المعقدة (بما في ذلك قضية الوكالة الرائدة على المستوى القطري).

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

- من خلال مجموعة العمل الفرعية المعنية بعملية النداء الموحد والتابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، عزز البرنامج مسانده الفنية والشخصية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أنظر قرار المجلس التنفيذي (WFP/EB.1/99/3-B).
- اتخذ البرنامج الخطوات اللازمة لضمان مشاركة المقرر والموظفين الميدانيين على السواء في القرارات المتخذة على مستوى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومنها، على سبيل المثال، إبلاغ جميع المعنيين بالموضوعات التي ستناقش أثناء الاجتماعات، ودعوتهم إلى تقديم إسهاماتهم في المذكرات التكوينية، وتوزيع محاضر الاجتماعات عليهم.
- في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، عمم البرنامج على موظفيه الميدانيين وفي المقر توصيات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة باستعراض الأمين العام لقدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية.

عملية النداءات الموحدة

- كان من المتعين على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يتخذ بالتعاون مع شركائه في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الخطوات اللازمة لتعزيز عملية النداءات الموحدة باعتباره آلية تيسر ليس تعبئة الموارد فحسب وإنما أيضا تنسيق البرمجة. وتشدد العملية الجديدة على التعاون بين جميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة في تجهيز عملية النداءات الموحدة، وخطة عمله الإنسانية المشتركة؛ مع إدماج الطوارئ، والأنشطة الإنسانية بالإضافة إلى الإنعاش في أعقاب النزاعات بالنداء.
- تتزامن عمليات البرنامج الطارئة مع النداءات الموحدة بهدف تيسير مساهمة الجهات المانحة والأمم المتحدة وعمليات (المجلس التنفيذي (WFP/EB.1/99/3-B).
- شارك البرنامج في ١٣ عملية للنداءات الموحدة خلال عام ١٩٩٨. واشترك موظفو البرنامج في حلقات العمل التدريبية المشتركة بين الوكالات حول عملية النداءات الموحدة، كما تولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تدريب موظف من البرنامج لتولى مهمة تيسير عملية النداءات الموحدة.
- مازالت هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بين عملية النداء الموحد وباقي الأدوات المستخدمة في تعبئة الموارد وفي البرمجة.
- تتطلب العلاقة بين عمليات النداء الموحد المحددة على المستوى القطري والإقليمي مزيدا من الدراسة.
- كانت المشاورات التي نظمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بين الأعضاء المشاركين في عملية النداء الموحد وبين الجهات المانحة، لاستعراض تجاربهم المستخلصة حتى الآن، مفيدة للغاية. وأي استعراض منظم لنتائج المساهمات المقدمة من الجهات المانحة في

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

- أتاح إعداد عملية النداءات الموحدة لعام ١٩٩٩، فرصة طيبة لإدخال بعض التحسينات المقررة ولتحديد الجوانب الإضافية التي قد تحتاج إلى تعزيز.
- تم تخصيص اثنين من موظفي البرنامج للمساهمة في مهام رئاسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمسؤولين عن تيسير عملية النداء الموحدة لمساعدة الموظفين الميدانيين على وضع خطة العمل الإنسانية المشتركة ووثيقة عملية النداءات الموحدة.
- يشارك البرنامج بانتظام في اجتماعات مجموعة العمل الفرعية بشأن عملية النداءات الموحدة.
- إطار عملية النداءات الموحدة، في أعقاب الحالات الطارئة، ستنتج فائدته.
- ينبغي أن تتضمن الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز البرمجة المشتركة بين الوكالات في إطار عملية النداء الموحدة، تحديد الأغراض والأهداف التي يمكن الاستناد إليها لرصد النجاح أو العقبات المصادفة في تنفيذ برامج العمل المتفق عليها، ولرصد التأثير المترتب على تقييم مثل هذه البرامج.
- ينبغي توخي الوضوح التام في ترتيب أولويات الأنشطة المطلوبة إيجاد تمويل لها، في إطار عملية النداءات الموحدة.

النازحون

- صادقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح، وطلبت إلى جميع الأعضاء توزيعها على مجالسهم التنفيذية وعلى موظفيهم الميدانيين.
- تم توزيع مذكرة معلومات عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح على المجلس التنفيذي وعلى الموظفين الميدانيين في شهر مايو/أيار ١٩٩٨ (WFP/EB.A/98/INF.6)
- اختير منسق للإغاثة في حالات الطوارئ لتعزيز الترابط في المنحى بين أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في المسائل المتعلقة بالنزوح.
- أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن العجز في الموارد البشرية يعتبر السبب الرئيسي في عدم القيام بدور أكثر إيجابية فيما يتصل بالنازحين خلال عام ١٩٩٨.
- يرى البرنامج أنه في استطاعة مجموعة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بذل المزيد من الجهد في استعراض أوضاع النازحين بشكل منتظم، ومحاولة سد أي عجز في الحماية والمساعدة المقررة لهم.

القسم المعنى بالشؤون الإنسانية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

- تم إنشاء قسم معني بالشؤون الإنسانية تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ساهم البرنامج في إعداد التقرير كما أولى اهتمامه بأول قسم معني بالشؤون الإنسانية تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (نيويورك، يوليو/تموز ١٩٩٨)
- سيتيح إنشاء أية أقسام جديدة للشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي المزيد مع الحوار بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومنسقي الشؤون الإنسانية، والدول الأعضاء.

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

منسق الشؤون الإنسانية

- بدأت بالفعل الجهود اللازمة لتعزيز دور منسق الشؤون الإنسانية. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، أجرى مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات أسفرت عن توصيات حول دور منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم.
- على الرغم من أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي يعين عادة كمنسق مقيم، إلا أن هناك حالتين تم فيهما اختيار المدير القطري للبرنامج منسقا للشؤون الإنسانية (في أنغولا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).
- في الإمكان توسيع إطار مشاورات منسق الشؤون الإنسانية في المستقبل لتشمل أعضاء وحدات التنسيق الميدانية. وبالرغم من الاعتراف بأنه يجب أن تكون لمكتب منسق الشؤون الإنسانية علاقات مميزة مع منسقي الشؤون الإنسانية، إلا أنه من الضروري أيضا إشراك أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على نحو أعمق في الإعداد للمشاورات في المستقبل.
- يجب أن يكون منسق الشؤون الإنسانية متمتعا بالخبرة وبالقدرات اللازمة للتنسيق بين العديد من الوكالات في حالات الطوارئ.
- لا تفي الترتيبات الحالية بالحاجة إلى استبدال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بطريقة سريعة وملائمة إذا ما اتضح عدم أدائه العمل بطريقة فعالة.

التعاون مع البنك الدولي

- دعا الأمين العام في مقترحاته الإصلاحية إلى "توزيع ملائم للمسؤوليات بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة لصالح البرامج القطرية، على أن يتم ذلك في شكل ترشيد وظيفي وبأسلوب يتسم بالتكامل والتعاون بين عمل الأمم المتحدة والبنك الدولي".
- اتفقت الأمم المتحدة والبنك الدولي على أن استئصال الفقر هو الهدف الرئيسي من تنمية التعاون، وتجرى حاليا محاولات التنسيق.
- تشجع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية الجهود المبذولة لتعزيز التعاون وتعظيم الترشيح والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات
- يتعاون البرنامج مع البنك الدولي على المستوى القطري في العديد من البلدان مثل، بنغلاديش، والصين، ومصر، والهند، ومدغشقر، وملاوي، وموزمبيق، والسنغال في مجالات تغذية المجتمعات المحلية، والأمن الغذائي الأسري، والتعليم، والتنمية الزراعية، وإحياء الأراضي الريفية، والبنية الأساسية، والأنشطة الحرجية،
- يبحث البرنامج إمكانية تعزيز هذا التعاون على نحو أوثق في مجال التنمية وفي الظروف التي تعقب النزاعات.
- من المتوقع أن يتعزز التعاون مع البنك الدولي باعتباره جزءا من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومن إطار التنمية الشاملة، الذي يمثل مبادرة البنك الجديدة.

إصلاح الأمم المتحدة

مبادرات البرنامج الرئيسية

الدروس المستفادة

برنامج إصلاح الأمم المتحدة

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

بريتون وودز في مجال تنمية التعاون. وتجرى دراسة المبادرات اللازمة لتحسين التعاون والتكامل بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي في ميدان التعاون الفني وبناء القدرات؛ كما تدور المناقشات بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي حول إمكانية إقامة شبكة عالمية للمعرفة لتيسير تبادل وتقاسم المعلومات حول القضايا الإنمائية الأساسية.

● عرض البنك الدولي على وكالات الأمم المتحدة استخدام مرافق التحادث المشترك عن بعد المتوافرة لديه.

● في أعقاب اقتراح مقدم من البرنامج، جرت تدريبات مشتركة في مالي وفيتنام لدراسة إمكانية الربط على نحو فعال بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية.

● انتهى البنك الدولي مؤخرا من وضع إطار التنمية الشاملة الذي سينفذه على أساس رائد في ١٩ بلدا من البلدان الأعضاء في المجموعة الاستشارية، بالتشاور مع الأمم المتحدة وبمشاركتها. ويهدف إطار التنمية الشاملة باعتباره أداة للتنمية الاستراتيجية على المستوى القطري، إلى تحقيق التوازن الملائم بين التنمية الاقتصادية الكلية للبلد من ناحية، وبين التنمية الهيكلية، والاجتماعية، والبشرية من ناحية أخرى.

● وتتواصل المناقشات بشأن تحقيق الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والربط بين التقدير القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشاملة، على المستوى الميداني.

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

حقوق الإنسان

- اتخذ الأمين العام كجزء من برنامجه الإصلاحي، عددا من المبادرات بهدف مساعدة الأمم المتحدة على الوفاء برسالتها في الترويج لحقوق الإنسان وحماية أبعادها المختلفة.
- وقد تم تجميع مختلف برامج حقوق الإنسان التي يقع مقرها في جنيف في مكتب واحد يرأسه مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم في نفس الوقت دعم مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- دعا الأمين العام إلى اعتبار قضايا حقوق الإنسان جزءا مكملا للمبادئ الأربعة الرئيسية في برنامج عمل الأمانة، أي: الأمن والسلام؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وتنمية التعاون؛ والشؤون الإنسانية. وكان من نتيجة ذلك أن تقرر تمثيل مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اللجان التنفيذية الأربع.
- اعتبرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية الحق في التنمية من الموضوعات الرئيسية، وتقرر انشاء مجموعة عمل لدراسة الآثار التنفيذية وتوفير التوجيه للمنسقين المقيمين وللأفرقة القطرية في هذا الشأن.
- استعرضت مجموعة العمل المعنية بالحق في التنمية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المبادئ التوجيهية المؤقتة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقدمت باقتراحات لكي تعكس عملية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حقوق الإنسان بشكل أفضل.
- شارك البرنامج في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، في مشاوره استمرت لمدة يومين دعا إليها مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واستضافتها منظمة الأغذية والزراعة حول الحق في الغذاء والتغذية الملانمة. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو تعريف الحق في الغذاء بصورة أفضل واقتراح الطرائق اللازمة لاحترام هذا الحق وتطبيقه.
- يشارك البرنامج في عضوية المجموعة الفرعية المعنية بالحق في التنمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية، والمكلفة بتوفير التوجيه للمنسقين المقيمين، وللأفرقة القطرية، والإسهام في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل الترويج للحق في التنمية، وحمايته، وتطبيقه على نحو أفضل.
- اشترك البرنامج بشكل إيجابي في حلقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة و لجنة المساعدات الإنمائية حول نهج قائم على حقوق الإنسان لتحويل السلطة للمرأة وتحقيق التقدم في قضية المساواة بين الجنسين، نظمها القسم المعنى بالنهوض بأحوال المرأة في الأمم المتحدة. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ترأس البرنامج مجموعة عمل حول حق المرأة في الغذاء ومدى تأثير ذلك على البرمجة.
- وفي عام ١٩٩٨، أثار المديرون التنفيذيون في البرنامج موضوع حقوق الإنسان أمام العديد من المحافل، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة الثالثة)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان؛

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

- ساهم البرنامج في تحرير فصل مخصص للحق في الغذاء في الحالات الطارئة من كتيب أصدرته منظمة الأغذية والزراعة تحت عنوان: " الحق في الغذاء نظريا وعمليا"، بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.